حالة المعابر في قطاع غزة
2018/7/1 - 2018/7/31

يستمر الحصار الاسرائيلي المفروض على قطاع غزة للعام الثاني عشر على التوالي، وخلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير (شهر يوليو) شددت السلطات المحتلة القيود المفروضة على المعابر التجارية، حيث قامت بإغلاق معبر كرم أبو سالم، ومنعت دخول السلع والبضائع إلى قطاع غزة، مع السماح بشكل استثنائي بمرور بعض السلع الإنسانية (من بينها الغذاء والدواء)، كما قررت فرض حظر كلي على تصدير وتسويق كافة البضائع من قطاع غزة. وعلى صعيد المعابر المخصصة لمرور الأفراد ما زالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تفرض قيوداً مشددة على حركة وتنقل سكان القطاع عبر معبر بيت حانون "ايرز"، وتسمح في نطاق ضيق جداً بمرور فئات محدودة. وفي إطار فرض المزيد من القيود على سفر هذه الفئات، لجأت سلطات الاحتلال مؤخراً إلى إجبار بعض هذه الفئات وخاصة الطلاب في الخارج والمسافرين عبر معبر الكرامة، على السفر بواسطة باصات تنقلهم من معبر بيت حانون إلى معبر الكرامة مباشرة "نظام الشاتيل"، وهو ما فاقم معاناة هذه الفئات، ووضع قيوداً معقدة على حركتهم.

وقد تسببت القرارات الإسرائيلية المتلاحقة الخاصة بتشديد إجراءات الحصار على قطاع غزة، وإغلاق المعبر التجاري الوحيد "كرم أبو سالم" بشكل كامل، وحظر إدخال كافة أنواع الوقود والغاز والسلع والاحتياجات الأساسية لسكان القطاع، في تدهور الأوضاع الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية لـ 2 مليون فلسطيني، وذلك بفعل التأثيرات الخطيرة، الناجمة تلك القرارات[1].

القيود على حركة البضائع والسلع

- قامت السلطات الإسرائيلية المحتلة بتشديد إجراءات حصار قطاع غزة، حيث أقدمت بتاريخ 2018/7/10على إغلاق معبر كرم أبو سالم، ومنعت دخول السلع والبضائع إلى قطاع غزة، مع السماح بشكل استثنائي بمرور بعض السلع الإنسانية (من بينها الغذاء والدواء والمواد الطبية والوقود والغاز)، كما قررت فرض حظر كلي على تصدير وتسويق كافة البضائع من قطاع غزة. وبتاريخ 2018/7/16، جددت السلطات الإسرائيلية إغلاق معبر كرم أبو سالم بشكل كلي، باستثناء نقل الأغذية والأدوية والمواد الطبية والوقود والغاز عند الحاجة فقط. وبتاريخ 2018/8/1، أصدر وزير الدفاع الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان، تعليماته بحظر إدخال الوقود والغاز إلى قطاع غزة عن طريق معبر كرم أبو سالم اعتبارًا من صباح 2018/8/2 وحتى إشعار آخر.

- تسبب تشديد حصار قطاع غزة، وإغلاق المعبر التجاري الوحيد "كرم أبو سالم" بشكل كامل، وحظر إدخال كافة أنواع الوقود والغاز والسلع والاحتياجات الأساسية لسكان القطاع، في انخفاض الواردات بشكل حاد، حيث بلغت واردات القطاع خلال شهر يوليو 5.848 شاحنة، بينما بلغت خلال شهر يونيو 6.592 شاحنة، وبلغت في شهر مايو 8.536 شاحنة، وخلال شهر أبريل بلغ عدد الشاحنات الواردة إلى القطاع 9.288 شاحنة، بينما بلغ عدد الشاحنات الواردة خلال شهر مارس 9.527 شاحنة، وبلغ عدد الشاحنات الواردة خلال شهر فبراير 7.881 شاحنة، وخلال شهر يناير الماضي تم توريد 7.855 شاحنة.

[1]- للاطلاع على التأثيرات الخطيرة التي خلفتها قرارات تشديد الحصار على قطاع غزة، أنظر بيان المركز الصادر بتاريخ 2018/8/2، على الرابط الالكتروني:

https://pchrgaza.org/ar/?p=15784

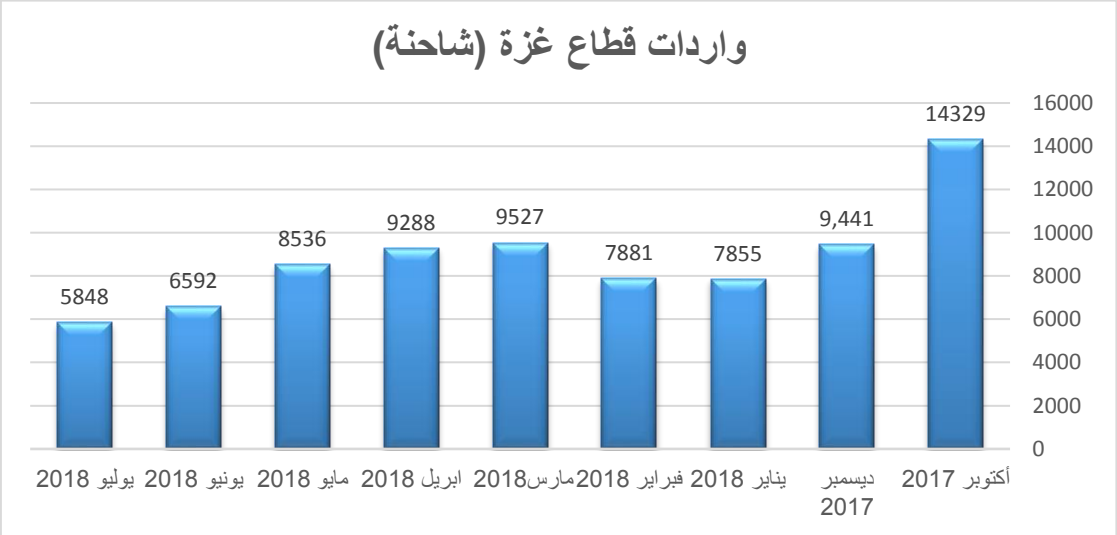

- منذ تشديد الحصار على القطاع بتاريخ 2018/7/10، تحتجز السلطات المحتلة نحو 2500 حاوية محملة بالمواد الخام والبضائع الصناعية والتجارية، وقد تسبب ذلك في خسائر فادحة لحقت بتجار غزة جراء تأخير دخول البضائع، فضلاً عن تحميلهم دفع رسوم إضافية "أرضية ميناء ومخازن" عن كل يوم تأخير.
- **استمرار حظر صادرات قطاع غزة**: ما زالت سلطات الاحتلال تفرض حظراً على تصدير منتجات قطاع غزة، وفي استثناء محدود تسمح بتصدير كميات محدودة جداً من بعض السلع، معظمها يتم تصديرها إلى الضفة الغربية، والكميات القليلة الأخرى إلى اسرائيل وبعض دول العالم. وقد سمحت السلطات المحتلة خلال شهر يوليو (قبل قرار حظر التصدير نهائياً) بتصدير 29 شاحنة إلى الضفة الغربية)، تحتوي على منتجات زراعية، سمك، أثاث، جلود مواشي، خردة المنيوم، وملابس.

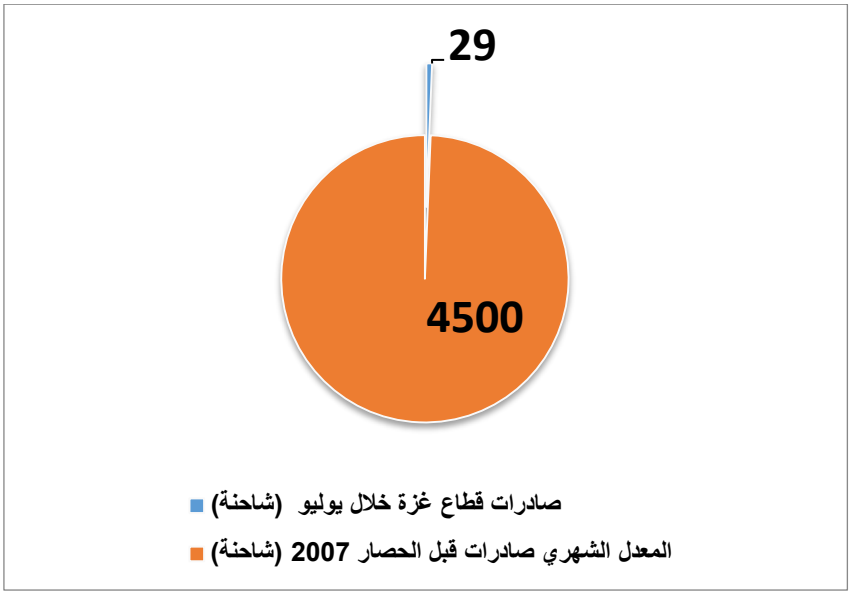

- تعادل صادرات شهر يوليو 0,64% من حجم الصادرات الشهرية قبل فرض الحصار في يونيو 2007، والتي كانت تبلغ نحو 4500 شاحنة شهرياً. وقد سجل شهر يوليو الحالي أقل نسبة صادرات، حيث تم تصدير 29 شاحنة فقط، بينما شهد شهر يناير الماضي أعلى نسبة صادرات، حيث تم تصدير 389 شاحنة.

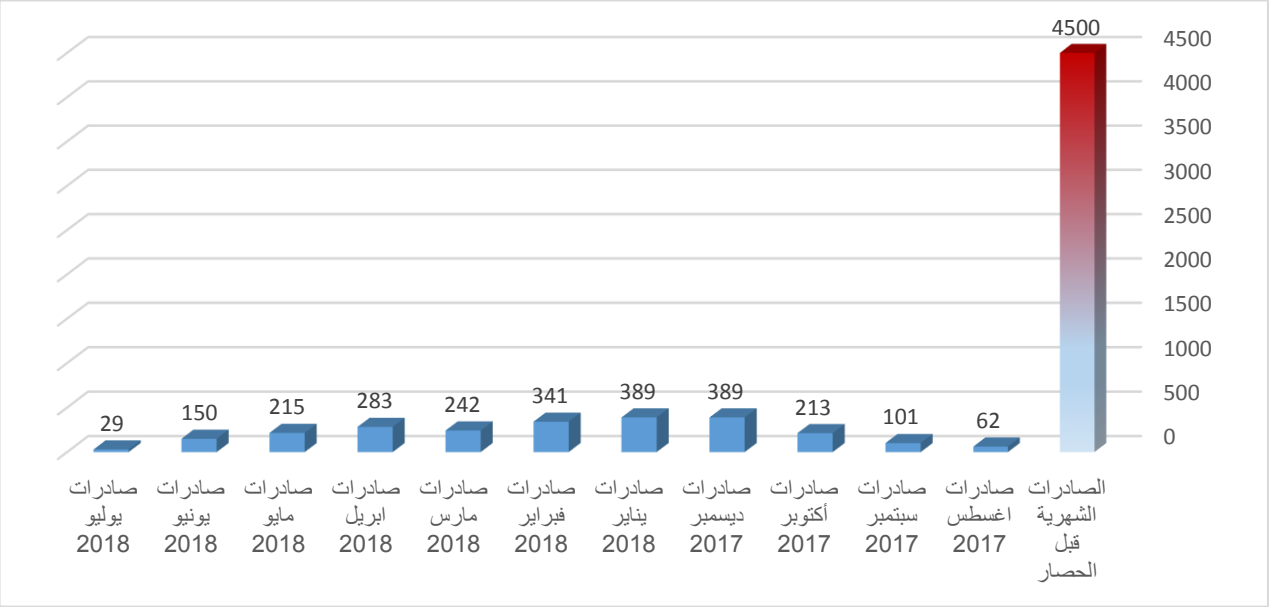

- سبق حظر توريد معظم الاحتياجات الأساسية لقطاع غزة، فرض سلطات الاحتلال قيوداً مشددة على توريد السلع التي تصنفها على أنها "مواد مزدوجة الاستخدام". وتضع السلطات الاسرائيلية رسمياً على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام 118 صنفاً، وتحتوي هذه الاصناف مئات السلع والمواد الأساسية. وتعتبر المواد المدرجة على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام أساسية لحياة السكان، ويساهم فرض القيود على توريدها في تدهور أوضاع البنية التحتية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، والصحية، والتعليمية. ومن هذه المواد: معدات الاتصال، المضخات، مولدات الكهرباء الكبيرة، القضبان الحديدية، أنابيب الحديد بجميع أقطارها، أجهزة لحام المعادن، قضبان الصهر المستخدمة في اللحام، أنواع متعددة من الأخشاب، أجهزة UPS التي تحمي الأجهزة الكهربائية من الضرر عند انقطاع في التيار الكهربائي بشكل مفاجئ، أجهزة التصوير بالأشعة السينية، الرافعات والمعدات الثقيلة، والمصاعد الكهربائية، وأنواع من البطاريات، والعديد من أصناف الأسمدة.

- تتسم عملية تقديم الطلبات الخاصة بسكان قطاع غزة للحصول على السلع التي تصنفها سلطات الاحتلال على أنها "مواد مزدوجة الاستخدام" بالتعقيد والغموض. فعلى الشخص من سكان غزة أن يقدم طلباً إلى لجنة تنسيق دخول البضائع الفلسطينية التي تقوم بدورها بتمرير الطلب إلى مديرية التنسيق والارتباط الإسرائيلية في معبر إيريز، ويتم تصنيفها وإرسالها إلى الضابط الإسرائيلي المناسب للرقابة على السلعة. وعلى التاجر الفلسطيني إتمام الصفقة التجارية مع البائع أو الوسيط الإسرائيلي، وعليه تسديد ثمنها من أجل تقديم الطلب. وفي حال كان الرد إيجابياً يُسمَح حينها بتنسيق تفاصيل دخول البضاعة عبر معبر كرم أبو سالم، وقد أكد عدد من التجار والمقاولين للمركز الفلسطيني لحقوق الانسان تعقيد هذه العملية، حيث تعمد سلطات الاحتلال إلى تأخير الردود على الطلبات لأشهر، وفي حالات كثيرة تقوم سلطات الاحتلال المتمركزة في معبر كرم أبو سالم بإرجاع البضائع التي تم الموافقة على دخولها. ويتسبب ذلك في خسائر فادحة للتجار الذين يتكلفون بتسديد مبالغ كبيرة لأرضية الميناء والمخازن، وللمقاولين المتعهدين على تسليم مشروعاتهم في مواعيد محددة.

القيود على حركة الأفراد

- ما زالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تفرض قيوداً مشددة على حركة وتنقل سكان القطاع عبر معبر بيت حانون "ايرز"، وتسمح في نطاق ضيق جداً بمرور فئات محدودة، هي: المرضى من ذوي الحالات الخطيرة ومرافقوهم؛ المواطنون العرب حملة الجنسية الإسرائيلية؛ الصحافيون الأجانب؛ العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية؛ التجار ورجال الأعمال؛ أهالي المعتقلين في السجون الاسرائيلية، وبعض المسافرين عبر معبر الكرامة.
- فرضت السلطات الاسرائيلية قيوداً جديدة على مغادرة الفئات المحدودة التي يسمح لها باجتياز معبر بيت حانون "ايرز". وقد شملت هذه القيود إطالة الوقت المطلوب للتعامل مع طلبات تصاريح الخروج من غزة من 24 يوماً إلى 70 يوماً لطلبات الدراسة، التجارة، السفر إلى الخارج، و50 يوماً لطلبات زيارة قريب مريض، حضور مؤتمرات، مواعيد مع قنصليات وسفارات في الضفة الغربية، أو إسرائيل، و23 يوماً للنظر في طلبات المعالجة الطبية غير الطارئة. ولا تشمل هذه المدة أيام الاجازات المقررة وهي يومي الجمعة والسبت من كل أسبوع.
- كما فرضت السلطات الاسرائيلية قيود جديدة على الاحتياجات التي يسمح للمسافر، عبر معبر بيت حانون "ايرز"، باصطحابها معه أثناء اجتياز المعبر، ومن ضمن هذه القيود منع حيازة الأجهزة الالكترونية والكهربائية ومواد التجميل والمواد الغذائية، كما يمنع المسافرين من وضع احتياجاتهم في حقائب ذات عجلات.

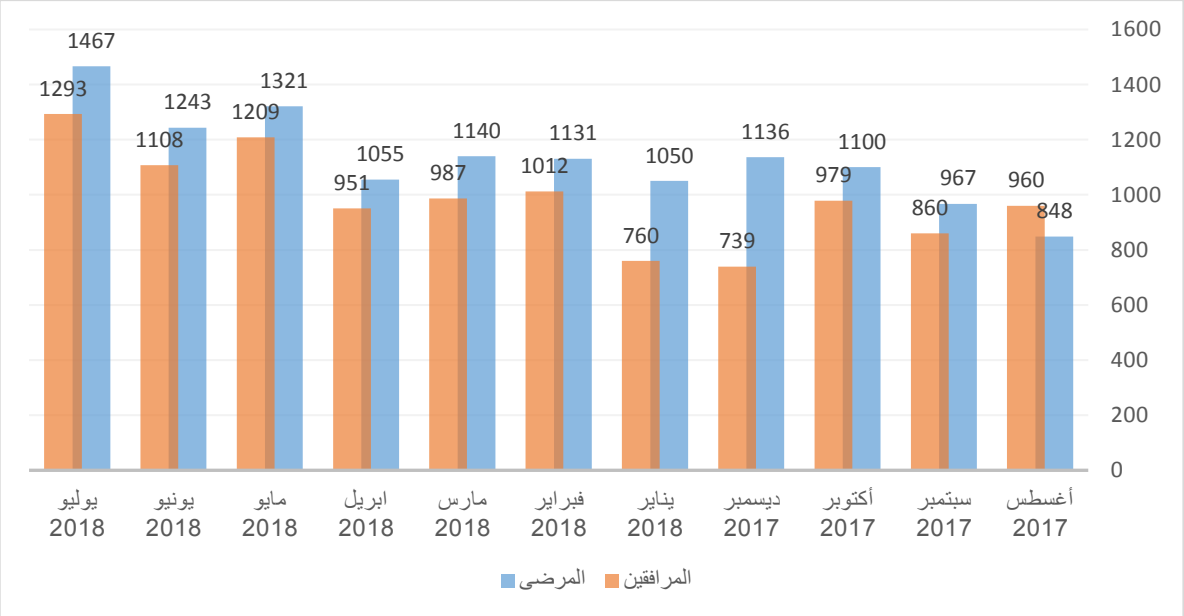

- **المرضى:** عرقلت سلطات الاحتلال المتمركزة على معبر بيت حانون "ايرز" خلال شهر يوليو سفر مئات المرضى المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو مستشفيات الضفة الغربية، وذلك بذرائع مختلفة، من بينها رفض لأسباب أمنية، طلب تغيير المرافق، تأخير الردود وطلب مواعيد جديدة، طلب المريض للمقابلة الأمنية. وفي نطاق ضيق سمحت سلطات الاحتلال خلال نفس الفترة بمرور 1,467 مريضاً، يرافقهم 1,293 من ذويهم. ويشكل عدد المرضى الذين يُسمح لهم شهرياً باجتياز معبر بيت حانون "ايرز" أقل من نصف عدد المرضى الذين تقدموا بطلبات للحصول على تصاريح سفر عبر المعبر.
- جدير بالذكر أن عدد المرضى الذين تقدموا بطلبات للحصول على تصاريح لاجتياز معبر بيت حانون "ايرز" خلال عام 2017 بلغ 25,796 طلب، تم الموافقة على 13,803 طلب منها، أي ما يعادل 53.5% من الطلبات المقدمة، وذلك بحسب احصائيات دائرة التنسيق والارتباط في وزارة الصحة. جدير بالذكر أن التصاريح المقدمة

تخص المرضى الذين يحتاجون إنقاذ حياة بحسب تصنيف السلطات المحتلة (أي يعانون من أمراضاً تهدد الحياة)، حيث تحرم السلطات الإسرائيلية المرضى المصابين بأمراض لا تهدد الحياة، كمرضى فقدان البصر وبتر الأعضاء من السفر للعلاج، بدعوى أن حالاتهم لا تحتاج إلى إنقاذ حياة، وإنما يحتاجون إلى جودة حياة.

- **زيارات المعتقلين:** سمحت سلطات الاحتلال خلال شهر يوليو لـ 52 شخصاً فقط من ذوي المعتقلين بزيارة أبنائهم في السجون الإسرائيلية وذلك على 3 دفعات، وفق مصادر اللجنة الدولية للصليب الأحمر بغزة. ويعتبر عدد زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم في السجون الإسرائيلية خلال شهر يوليو محدود جداً قياساً بعدد الزيارات التي تتيحها التفاهمات التي تم التوصل إليها بين المعتقلين والسلطات الإسرائيلية في مايو 2012.
- **التجار:** واصلت السلطات المحتلة فرض القيود على تنقل التجار عبر معبر بيت حانون "ايرز"، حيث سمحت السلطات الاسرائيلي خلال يوليو بمرور 7.187 تاجر، وفقاً للهيئة العامة للشؤون المدنية في غزة. ورغم ارتفاع عدد التجار عن الشهور الماضية، غير أن السلطات المحتلة ما زالت تحظر مرور مئات التجار، من دون أسباب.

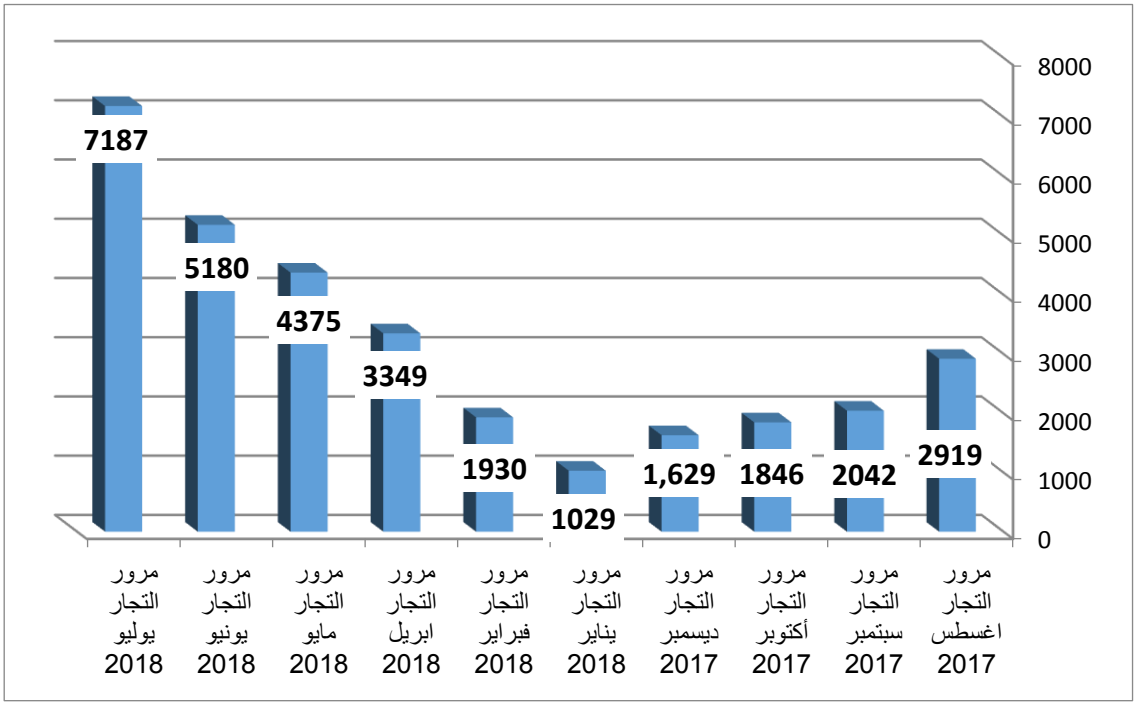

- **الفئات الأُخرى:** سمحت السلطات الاسرائيلية خلال شهر يوليو لـ 692 من العاملين في المنظمات الدولية، و77 دبلوماسياً، و672 من أصحاب الحاجات شخصية، و536 من المسافرين عبر معبر الكرامة "جسر اللنبي"، و184 من فلسطيني الداخل (1948)، وفقاً للهيئة العامة للشؤون المدنية في غزة. وخلال نفس الفترة منعت سلطات الاحتلال كبار السن من الوصول إلى المسجد الأقصى للصلاة فيه. ولا تعبر هذه الإحصائيات عن عدد الأشخاص المسموح لهم بالمرور، فعدد الحاصلين على تصاريح أقل بكثير من عدد مرات المرور، ولكن يستطيع حامل التصريح المرور عبر المعبر أكثر من مرة خلال الشهر الواحد.

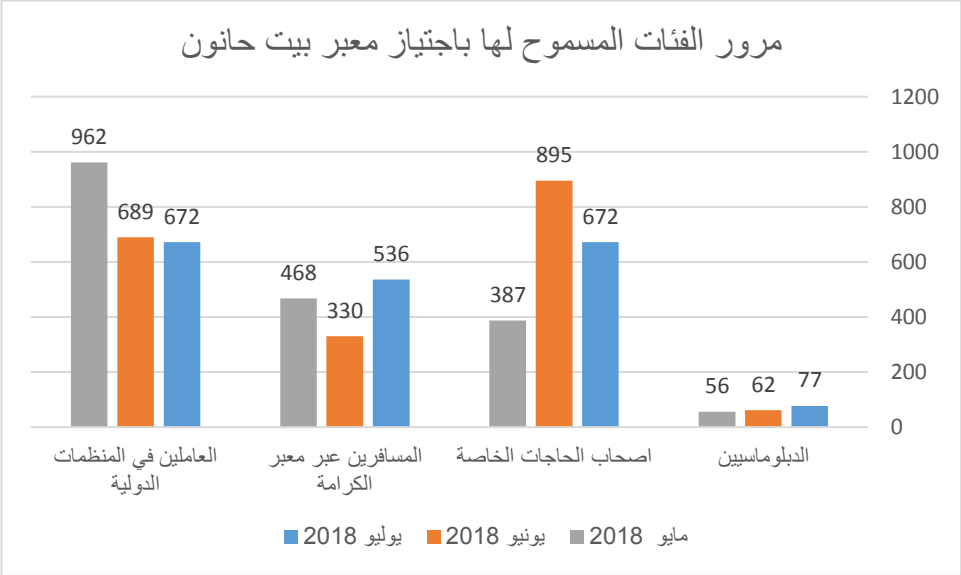

- **اعتقال تاجرين على معبر بيت حانون "إيريز"**

في حوالي الساعة 3:00 من مساء يوم الثلاثاء الموافق 2018/7/17، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة على معبر بيت حانون "إيرز"، شمال قطاع غزة، المواطن محمود عواد محمد الشاعر، 50 عاماً، من سكان حي خربة العدس في مدينة رفح، جنوب القطاع، وذلك أثناء توجهه إلى الضفة الغربية لمتابعة أعماله في التجارة وتصدير الخضروات. وقد أفاد الموطن إبراهيم عواد محمد الشاعر، شقيق المعتقل، أنه في حوالي الساعة 10:00 مساء اليوم المذكور تلقى اتصالاً هاتفياً من الارتباط الفلسطيني أبلغه من خلاله بأمر اعتقال شقيقه في المعبر.

وفي حوالي الساعة 5:00 من مساء من يوم الثلاثاء الموافق 2018/07/24، اعتقلت قوات الاحتلال المتمركزة على معبر بيت حانون (ايرز)، المواطن صبري خضر عبد القادر قنديل، 56 عاماً، من سكان حي تل الهوى بمدينة غزة، وهو تاجر قطع غيار سيارات لشركة أبناء قنديل. ووفقاً لإفادة نجله محمد لباحثة المركز، فإنه في حوالي الساعة 8:00 صباحاً توجه والده إلى معبر بيت حانون، وفي حوالي الساعة 5:00 من مساء اليوم نفسه، تلقت العائلة اتصالاً هاتفياً من الارتباط الفلسطيني، وأخبرها أن المخابرات الإسرائيلية اعتقلت والده.

- **الحركة على معبر رفح البري:**

واصلت السلطات المصرية فتح معبر رفح الحدودي، منفذ سكان قطاع غزة الوحيد إلى الخارج، لمغادرة الحالات الإنسانية وعودة العالقين، حيث تمكن خلال الفترة التي يغطيها التقرير 5,970 مواطناً من مغادرة قطاع غزة، فيما عاد إلى القطاع 6,530 مواطناً، وأرجعت السلطات المصرية 774 مواطناً، ومنعتهم من السفر، من دون إبداء أسباب. وما زال آلاف المواطنين المسجلين للسفر بكشوفات وزارة الداخلية غير قاردين على السفر بحسب هيئة المعابر والحدود في غزة.